تأثير المنظمات الإرهابية على قطاع الطاقة في الشرق الأوسط: نشاطات PKK في العراق وسوريا إنموذجاً

إبراهيم آيدن

> إن الحرب بالوكالة في سوريا أنتجت نظاماً بيئياً لتمويل نفسها من عائدات النفط ومشتقاته، وستبقى منظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب الإرهابية جزءاً قوياً من هذا النظام.

تعمل بعض الدول اليوم على استخدام الشركات الخاصة والمنظمات الإرهابية في جميع أنواع أنشطتها غير المشروعة في المناطق التي لا تريد إرسال جيشها الرسمي إليها، تجنباً للملاحقات القضائية في المحاكم الدولية. ومن هذه الأنشطة غير المشروعة، السيطرة على النفط الخام والمعادن الأخرى في مناطق متفرقة من العالم ومصادرتها وتسويقها.

وفي الوقت الذي يشكّل فيه هذا الوضع الركيزة الأولى لعلاقة منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية مع النفط والغاز الطبيعي في العراق وسوريا، فإن الركيزة الثانية والأهم هي توفير الدعم المالي اللازم لاستمرار أنشطتها التنظيمية والعمل على استمرار هذا الدعم.

في الواقع، كسب المال لا يعتبر الغرض الأساس للمنظمات الإرهابية. ولكن، هي بحاجة إلى دعم مالي قوي لمواصلة وجودها وأنشطتها. وفي هذا السياق، يتم تناول الموارد المالية للمنظمات الإرهابية بشكل عام في ثلاث فئات. وهي الإيرادات من الأنشطة غير المشروعة، والإيرادات من الأنشطة ذات المظهر المشروع، والمساعدات من الدول الأجنبية.

وهنا تحقق المنظمات الإرهابية مكاسب كبيرة لا تصدق من النفط ومشتقاته، من ناحية أرباح من عمليات تهريب المنتوجات النفطية، ومن ناحية أخرى من الأنشطة التجارية ذات المظهر القانوني في قطاع الطاقة.

لقد ساهمت مشكلة الطاقة المتزايدة في أوروبا والمرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة، في تحويل أنظار

أوروبا نحو الشرق الأوسط. جدير بالذكر أن 17 % من احتياطيات النفط المؤكدة في الشرق الأوسط موجودة في العراق. (نحو 145 مليار برميل, 8 % من احتياطي العالم). وعندما يتم ذكر النفط والغاز الطبيعي في العراق، يتبادر إلى الذهن الموصل وكركوك ومحافظات إقليم كردستان في الشمال بنفس قدر ما يتبادر إلى الذهن منطقة البصرة في جنوب العراق.

إن منظمة حزب العمال الكردستاني ليس لها تأثير يذكر على النفط والغاز العراقي. ولكن يعرف عن هذه المنظمة الإرهابية أنها تقوم بعمليات تخريب لأنابيب النفط التي تنقل النفط إلى تركيا وتعمل على تهريب البترول من تلك الأنابيب. وإضافة لذلك، تداولت بعض الوسائل الإعلامية أن المنظمة تنقل الغاز الطبيعي والنفط من منطقة كركوك إلى إيران بواسطة الناقلات. القضية الأساسية لمنظمة حزب العمال الكردستاني وامتداداتها الإقليمية، هي نقل النفط السوري إلى العراق وبيعه إلى دولة ثالثة عبر العراق. أما النفط في سوريا فليس بالحجم الذي يؤخذ بعين الاعتبار عالمياً. حيث بلغت الطاقة الإنتاجية اليومية 380-410 ألف برميل قبل عام 2011, ولا يمكن لهذا الاحتياطي أن يتجاوز نسبة مئوية بسيطة جداً مقارنة مع إجمالي الاحتياطي العالمي البالغ 1.7 تريليون برميل. وعلاوة على ذلك, فإن جودة النفط أقل بكثير من المعايير العالمية. وعلى الرغم من ذلك, كان نظام الأسد قبل الحرب الأهلية يقوم باستخراج البترول وتكريره ويلبي احتياجاته من الوقود. بالإضافة إلى ذلك, شكّلت صادرات الطاقة أهم مصدر للدخل في البلاد, ووصلت نسبة الإيرادات من تجارة الطاقة 50 % مقارنة مع إجمالي حجم صادرات سوريا البالغ 12 مليار دولار في العام 2010.

وعلى الرغم من أن النفط السوري ليس له أهمية كبيرة من حيث جودته وحجمه مقارنة بحجم احتياطيات النفط العالمية، إلّا أنه أصبح بشكل مثير للدهشة أحد العناصر الأكثر حسماً في الصراع على السلطة في سوريا. لذلك وبشكل طبيعي، تم توجيه منظمات داعش وحزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب الإرهابية التي كانت عناصر فاعلة في هذا الصراع، إلى مناطق النفط في سوريا.

وفي هذا السياق، استولى تنظيم داعش الإرهابي بعد عام 2013 على العديد من حقول النفط في شرق البلاد، وكان يبيع هذا النفط لكل من النظام السوري ومنظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب التي تريد تلبية احتياجاتها النفطية في المناطق التي احتلها. واستمرت هذه التجارة حتى خسر داعش حقول النفط المهمة.

أمّا منذ عام 2017, فيقع الجزء الأكبر من حقول النفط والغاز الطبيعي في البلاد تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية "قسد" المدعومة من الولايات المتحدة والتي تشكل منظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب العمود الفقري الرئيس لها. حيث سيطرت هذه

المنظمة الإرهابية على منشأة "كونيكو" التي تعد أكبر منشأة غاز في ريف دير الزور شمال شرق البلاد في 23 سبتمبر/ أيلول 2017, وسيطرت على حقل "العمر" النفطي وهو أكبر حقل نفطي في البلاد, في 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

ونتيجة لذلك، أصبحت قوات سوريا الديمقراطية تسيطر على أكثر من 70 % من موارد الطاقة في سوريا, قبل عملية نبع السلام التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

ومع بدء تركيا عملية نبع السلام، أعطت الولايات المتحدة الأولوية للتمركز حول حقول النفط وأخلت قواعدها في منطقة العملية. إلّا أن الهجوم الصاروخي الذي وقع في محيط المنطقة التي تتمركز فيها القوات الأمريكية قرب حقل العمر النفطي في دير الزور في يناير/ كانون الثاني 2022، دفع الولايات المتحدة إلى إرسال عشرات شاحنات التعزيزات العسكرية من العراق عبر بوابة "الوليد" الحدودية إلى قواعدها المنتشرة في منطقتي "الشدادي" و"الرميلان" التابعتين لمحافظة الحسكة، وحقل العمر النفطي في ريف دير الزور.

ووفقا للمعلومات الواردة من المنطقة حول هذه المسألة، فإن الولايات المتحدة بدأت في الشهر الأول من عام 2022, بتدشين مصفاة لتكرير النفط في منطقة "المبيضة" قرب حقل الرميلان شمال شرق الحسكة من أجل تلبية احتياجات الوقود لقواتها في سوريا ومنظمة وحدات حماية الشعب, وأنها أحضرت أجزاء من المصفاة من إقليم كردستان العراق عبر معبر الوليد الحدودي, وأن عناصر منظمة وحدات حماية الشعب هم من سيديرون هذه المنشأة التي ستنتج 3 آلاف برميل من النفط يوميا، بمقابل مالي.

عندما ننظر إلى حقول الطاقة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وحزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب في الوقت الحالي، نجد أن منطقة دير الزور تأتي في المقدمة. حيث تقع أهم احتياطيات البلاد في هذه المنطقة. وعلى الرغم من عدم سيطرة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب على جميع موارد الطاقة في منطقة دير الزور، إلا أن أكبر حقول المنطقة الواقعة في الشرق من المدينة تخضع لسيطرة هذه المنظمة الإرهابية. وبالإضافة إلى هذه المناطق، فإن حقول النفط في الحسكة والرقة أيضا تخضع لسيطرة المنظمة الإرهابية.

علاوة على ذلك، تسيطر منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب على حقول الغاز الطبيعي المهمة. وتخضع منشأة كونيكو أكبر حقل للغاز الطبيعي في البلاد لسيطرة وحدات حماية الشعب (القدرة الإنتاجية تقدر بنحو 1.4 مليار متر مكعب يوميا). كما تقع موارد الغاز الطبيعي في شرق دير الزور تحت سيطرة وحدات حماية الشعب أيضا.

من جهة أخرى، يخضع سد "الطبقة"، وسدا "تشرين" و"البعث" اللذان يعتبران من أهم مصادر الطاقة الكهرومائية في البلاد، لسيطرة وحدات حماية الشعب.

وبالنظر إلى كل هذه البيانات، يمكن القول إن منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الإرهابية تسيطر على ما يقرب من ثلاثة أرباع موارد الطاقة في البلاد. وفي المنطقة التي يمثل فيها النفط حاليا المصدر الرئيسي للدخل، يعتبر 85 % من الإيرادات السنوية لقوات سوريا الديمقراطية من النفط.

نشرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان SHNR التي توثق انتهاكات حقوق المدنيين، تقريرا حول قيام

منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الإرهابية ببيع النفط للنظام السوري، مخترقة بذلك العقوبات الأمريكية المفروضة ضد النظام السوري بموجب "قانون قيصر للحماية المدنية في سوريا". وأشار تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنه يتم استخراج حوالي 11 مليون برميل من النفط الخام سنويا في المناطق التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب، وأن أكثر من نصف هذا النفط يتم بيعه إلى النظام، ويتم الحصول على دخل كبير من هذه المبيعات، وأن هناك قلقا من تحويل هذه الأموال إلى منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية.

وبحسب خبر نشرته وكالة الأنباء الرسمية للنظام السوري "سانا" في فبراير/ شباط 2022, فإن إنتاج النفط في سوريا بلغ العام الماضي 31.4 مليون برميل, وأن الولايات المتحدة ومنظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب الإرهابية سرقت نحو 70 ألف برميل من إجمالي 85.9 ألف برميل يتم إنتاجها يومياً. كما أعلنت وزارة البترول التابعة للنظام السوري أن الخسارة المباشرة وغير المباشرة لقطاع النفط في الحرب الأهلية المستمرة منذ مارس/ آذار 2011 تقدر بنحو 100.5 مليار دولار.

وتشير التقديرات إلى أن الدخل السنوي لمنظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب في الوقت الحالي يقارب المليار دولار، وعندما يتم الاستفادة الكاملة في هذا السياق ستبلغ عائداتها السنوية حوالي 8 مليارات دولار. هذه الأرقام كبيرة جدا فيما يتعلق بالمنظمات الإرهابية أو الجهات المسلحة غير الحكومية، ولا شك في أن البشرية هي من ستدفع الثمن.

هناك جانب آخر مهم لهذه القضية وهو إنتاج البنزين والديزل من النفط الخام بطرق بدائية، لعدم وجود مصافي بمعدات حديثة في المناطق التي تحتلها وحدات حماية الشعب.

وفي هذا السياق، تم إنشاء العديد من منشآت تكرير النفط التي تعمل بوسائل بدائية في ريف دير الزور وقرب حقلي العمر والتنك النفطيين. ويدير أشخاص قريبون من وحدات حماية الشعب، معظم هذه المنشآت.

وهناك ادعاءات بأن الغازات المتسربة من هذه المنشآت التي تعمل في ظروف بدائية تلوث البيئة وتعرض صحة الإنسان للخطر، حتى أن هناك زيادة في أمراض الثدي والسرطان بسبب ارتفاع نسبة تلوث الهواء في المنطقة، وأن العديد من الأشخاص بمن فيهم الأطفال فقدوا حياتهم بسبب هذه الأمراض.

كما أن هناك ادعاءات بأن مخلفات هذه المنشآت تلحق ضرراً كبيراً بالأراضي الزراعية، وأن الغازات المتسربة خلال أشهر الشتاء تختلط بالمطر وتلحق الضرر بالنباتات، وأن مئات الماشية الصغيرة نفقت بسبب الأعشاب التي تلوثت من مخلفات هذه المصافي. كما يقال إن نهر الفرات له نصيب من هذا التلوث. وكخلاصة، فإن تسليم الموارد الطبيعية التي كان من المفترض استخدامها من أجل إعادة نهضة الشعب السوري ورفاهيته ومستقبله، إلى سيطرة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب، التي تعد إحدى أدوات الحرب بالوكالة وأصبحت واحدة من العناصر المحددة للصراع على السلطة على الأرض، سيمكّن المنظمة الإرهابية من الحصول على الموارد اللازمة لتمويلها لسنوات عديدة، وسيزيد من أوراقها التي ستستخدمها ضد نظام دمشق للمطالبة بحكم ذاتي في شمال سوريا.

ومع أخذنا ذلك بعين الاعتبار، فيمكننا القول إن العمليات التي نفذتها تركيا في شمال سوريا قد غيّرت الكثير من الأشياء في الميدان، لكنها لم تغير حقيقة امتلاك حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب 70 % من موارد الطاقة هناك. كما أن الولايات المتحدة حالت أيضا دون اغتنام نظام الأسد لفرصة الاستيلاء على موارد الطاقة خلال الحرب. ويبدو أن الحرب بالوكالة في سوريا أنتجت نظاماً بيئياً لتمويل نفسها من عائدات النفط ومشتقاته، وستبقى منظمة حزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب الإرهابية جزءاً قوياً من هذا النظام. ■

إبراهيم آيدن: لواء سابق في الجيش التركي، له دراسات في مجالات مكافحة الإرهاب والشؤون الأمنية-العسكرية والاستراتيجية، مستشار رئيس مركز أورسام.